بالأنة كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة
وبالحمل على دابة مستأجرة معينة بخلاف غير المعينة وخادمة عبد
مستأجر لها معين وعن مبيع مقبض بلا قبول الطالب في المجلس
إلا إذا أكفل عن مورثه في مرض موته غريما وبمال الكتابة أو عبد ولد
يرجح أصيل بالف أدى إلى كفيله وإن لم يعطها الطالب وما يرجح فيهما الكفيل
فهو له لا يتصدق به ويرجع كفيل به وقضيه له أو ردة على قاضيه رجع كفيل
امر أصيلا بان يتعهد عليه نوفا ففعل فهو له ويرجع بما يعهد فيه عليه ولو كفل
بما ذاب له أو ما قضى له عليه وغاب أصيله فاقام مدعيه بينة على كفيله بان له على أصيله
كذا وكذا فان اقام بينة ان له على زيد كذا كفل له بما قضى عليها وإن في الكفالة
بالمال على الكفيل فقط ولو ضمن الدرك بطلا دعواه بعد شهد وختم له قالوا ان
كتب في الصك بأنه أو بيعا باتا نافذا وهو كتب شهد بذلك بطلت
ولو كتب

ولو كتب شهادة على اقرار المتعاقدين لا ولو ضمن العهدة او الخلاص او التضا
الثمن لرب المال او الوكيل بالبيع لموكله او احد البايعين حقه صاحبه
من ثمن عبد باعاه بصفقة بصفقتين صح كضمان الخراج النوايب والقسمة
وان قال لك على مائة الا شهر وقال المقر له حالة والقول للمدعي وان
قال ضمنته اي شهر صدق هو مع حلفه وان ادعى الطالب انه حال وكان
يوخذ ضامن الدرك ان استحق المبيع ما لم يقض بثمنه على بايعه بين
على اشتري كفل كل عن الاخر فما لم يرجع على شريكه ادى زيدا على النصف ولو
كفل بشيء عن رجل وكل به عن صاحبه رجع عليه بنصف ما ادى وان قال
وان ابراء الطالب احدهما اخذ الاخر بكل ولو فسخت المعاو
وضة اخذ رب الدين ايا شاء من شريكه بكل دينه ولم يرجع احدهما
على صاحبه الا بما ادى زايدا على النصف عبدان كتب بيعة ركل كل عن صاحبه

Copyright © King Saud University